



## الحكومة التركية وتطورات القضية السورية دراسة في العلاقات والمواقف

أ.م.د. اياد رشيد محمد      أ.م.د. محمد حمزة حسين      أ.م.د. لبنى رياض عبد المجيد  
جامعة تكريت/كلية العلوم السياسية      جامعة الحمدانية/كلية التربية      جامعة الحمدانية/كلية التربية  
[Aiadiraqi70@gmail.com](mailto:Aiadiraqi70@gmail.com)

### مستخلص البحث

شهدت المنطقة العربية عام ٢٠١١ حراكاً أدى إلى التغيير في الأنظمة الحاكمة لبعض الدول العربية، في حين شهد البعض الآخر نوعاً من عدم الاستقرار السياسي الداخلي الذي نتج عنه تهجير وفوضى عارمة وقتل لأبناء شعب تلك الدول التي حدث فيها الحراك الشعبي. وتأتي سورية في مقدمة الدول التي عصفت بها رياح التغيير العربية، محاولة من الشعب السوري بالضغط على النظام الحاكم للقيام بإصلاحات في إدارته الحاكمة للبلاد، إلا أنّ النظام السوري تصدى لهذه المحاولات بشدة لإنهائها. تحولت القضية السورية من قضية إنسانية إلى صراع إقليمي ودولي، إذ تحولت الأراضي السورية لمعارك وحروب بالوكالة لقوى إقليمية ودولية كبرى تحاول الحصول على أكبر قدر من المكاسب السياسية والاقتصادية لها، والجدير بالذكر أن المواطنين السوريين داخل الأراضي السورية، وكذلك اللاجئين منهم في دول أخرى يحظون بدعم أممي كبير فضلاً عن المجتمعات المضيفة لهم في البلدان المجاورة كلبنان والأردن وتركيا، والعراق، في حين أن الأمم المتحدة لا تسعى جاهدة لإصدار قرار أممي صارم يدين النظام السوري ويوقف التدخلات الإقليمية والدولية. ويأتي الدور التركي حيال القضية السورية في تبني الحقوق التي يطالب بها أبناء الشعب السوري ودفع الحكومة السورية إلى الانفتاح وتحقيق المطالب لتفادي المحنة التي قد تمر بها البلاد، إلا أنّ دورها ونوعيته أظهرت بعض التغيرات، فتركيا التي دشنت سياستها الخارجية إزاء الأحداث في سورية، على أساس (الدعم المفتوح) في بادئ الأمر، إذ عملت على تحويل سياستها في بداية عام ٢٠١٥ إلى سياسة (الدعم المحدود)، والنظر إلى إجراء الحل السياسي التوافقي، مبتعدةً بذلك عن سياسة التحدي بالشعارات، فضلاً عن أنها أصبحت مؤثراً مهماً في الضغوط الاقليمية والدولية المفروضة على النظام السوري.

### معلومات البحث

#### تاريخ الاستلام

٢٠١٩/٩/٢٥

#### تاريخ القبول

٢٠١٩/١٠/٣١

#### الكلمات المفتاحية

- الثورة السورية
- الحكومة التركية
- المعارضة السورية
- اللاجئين السوريون



## Turkey and the Developments of the Syrian Issue a Study in Relations and Attitudes

Assis. Prof. Dr. Ayad R. Mohammad  
Political Sciences / Tikret University  
[Aiadiraqi70@gmail.com](mailto:Aiadiraqi70@gmail.com)

Assis. Prof. Dr. Mohammad H. Hussein  
Al-Hamdaniyah University / College of Education

Assis. Prof. Dr. Lubna R. Abdul Majid  
Al-Hamdaniyah University / College of Education

### Article info.

#### Article History

Received:

25/9/2019

Accepted:

31/10/2019

#### Keywords

- Syrian Revolution
- Turkish Government
- Syrian Opposition
- Syrian Refugees

### Abstract

In 2011, the Arab region witnessed a movement that led to a change in the regimes of some Arab countries, while others witnessed a kind of internal political instability that resulted in displacement, chaos and killing of the people of those countries where the popular movement took place. Syria comes at the forefront of countries hit by the winds of Arab change, an attempt by the Syrian people to put pressure on the ruling regime to carry out reforms in its governing administration of the country, but the Syrian regime strongly confronted these attempts to end.

The Syrian issue has shifted from a humanitarian issue to a regional and international conflict, as the Syrian territory has turned into proxy battles and wars for major regional and international forces trying to obtain the greatest political and economic gains. It is worth mentioning that the Syrian citizens inside Syrian territory, as well as refugees from other countries, enjoy a large international as well as host communities in neighboring countries such as Lebanon, Jordan, Turkey and Iraq, while the United Nations does not strive to issue a strict UN resolution condemning the Syrian regime and stop regional and international interventions.

The Turkish role towards the Syrian issue comes in adopting the rights demanded by the Syrian people and pushing the Syrian government to open up and fulfill the demands to avoid the plight of the country, but its role and quality have shown some changes. Then Turkey, which launched its foreign policy toward events in Syria on the basis of (Open Support) Initially, it sought to convert its policy in early 2015 to the policy of (limited support), and to consider a consensual political solution, away from the policy of challenging slogans, as well as it became an important influential regional and international pressure on the Syrian regime.

## المقدمة :

شهدت سورية حالها حال الدول العربية التي عصفت بها ثورات الربيع العربي التي حدثت نهاية العام ٢٠١٠ ومطلع العام ٢٠١١، فبدأت أحداث الثورة في سورية منذ آذار ٢٠١١ وأصبحت حدثاً مفصلياً في تاريخ سورية الحديث، إذ تحولت الثورة إلى أزمة وقضية نتيجة حالة استقطاب إقليمي ودولي نحو سورية بسبب موقعها الجغرافي والاختلاف الإيديولوجي وسعة حجم المصالح والصراع على النفوذ، لذا تصر الأطراف الإقليمية والدولية الفاعلة في القضية السورية على التدخل وتحقيق غاياتها، ما غير من مسار الثورة وحولها داخلياً إلى اقتتال بين فئات وأطراف المجتمع السوري وخارجياً إلى صراع المصالح بين الأطراف الفاعلة.

وجاء الموقف التركي من القضية السورية في بادئ الأمر ثابتاً في تبني الحقوق التي يطالب بها المحتجون، وحاولت الحكومة التركية دفع قيادة النظام السوري إلى الانفتاح لتجاوز المحنة الداخلية، إلا أنّ رفض النظام السوري نصح الحكومة التركية دفع الأخيرة إلى التخلي عن سياستها السابقة التي تمتع بموجبها عن الانضمام إلى فرض العقوبات على سورية أو الأعمال التي تفرضها الأسرة الدولية، ورفضت تركيا ان تصبح وسيطاً في الأزمة السورية بل عبرت عن قدرتها بوصفها قوة إقليمية مؤثرة في المنطقة، وقد واجهت تركيا الأحداث التي جرت في سورية من خلال استضافة اللاجئين السوريين وكذلك استضافت قيادات وأفراد المعارضة واحتضنت مؤتمراتهم، فضلاً عن موقفها في مصادرة الأسلحة المهربة إلى سورية عبر معابرها الحدودية، وفرض العقوبات على النظام السوري بعد قيامه باستعمال العنف ضد المتظاهرين، إذ أعلنت تركيا عن مجموعة من العقوبات ضد النظام والمسؤولين الذين ارتكبوا جرائم ضد الإنسانية من وجهة نظرها.

## هدف البحث

يهدف البحث إلى إظهار السياسات الإقليمية تجاه الأزمة السورية المرتبطة بالعديد من المعطيات التي زادت من تعقيدها وتحولها إلى قضية إقليمية ودولية،

لاسيما أن تركيا الجارة لسورية هي احد الفاعلين المتحكمين بالعديد من المرتكزات البيئية المؤثرة في الملف السوري، لذا نهدف إلى تحديد الموقف والدور التركي في تحقيق مصالحهم في المنطقة من القضية السورية.

### إشكالية البحث

ينطلق البحث من إشكالية مفادها أن العلاقات بين تركيا وسورية وصلت إلى حد التكامل والتوأمة في جميع المجالات قبل أحداث الربيع العربي في سورية، وقد أصابها الهبوط عندما عصفت الحركات الاحتجاجية الشعبية بسورية في ظل ثورة التغيير، ويمكن طرح عدة أسئلة من خلال الإشكالية وكالاتي:

- هل إن الثورة السورية أثرت على تركيا وحولت العلاقات من حالة التحالف الاستراتيجي إلى حالة الخلاف الاستراتيجي.
- ما هي العوامل التي ساعدت على تغيير سياسة تركيا تجاه سورية؟.
- هل إن ثورة الربيع العربي في سورية شكلت استقطاب إقليمي ودولي تجاه سورية والمنطقة؟.

### فرضية البحث

تنطلق فرضية البحث من أن تركيا ادت دوراً كبيراً ومهماً في الأحداث السورية من خلال فتح بوابه لها في المنطقة العربية تكون أول محط قدم لها في سورية، كما حاولت تركيا الاستفادة من الثورة السورية في تصحيح موازين القوى الإقليمية لمصلحتها من خلال إصرارها على الإطاحة بالنظام السوري المؤيد لإيران وإنشاء نظام بديل يكون حليفاً لها.

### منهجية البحث

من أجل الإحاطة علمياً بتفاصيل موضوع البحث، اعتمد الباحثون عدة مناهج بحثية ذات صلة وثيقة بموضوعه وكالاتي:

- المنهج التاريخي وذلك لتتبع الأحداث التي حصلت أثناء الثورة السورية.

- المنهج التحليلي بغرض عرض وتحليل الأسباب التي تقف وراء الحراك الشعبي في سورية والمواقف الإقليمية والدولية من الحراك.
- المنهج الاستشراقي وقد استعملنا هذا المنهج في محاولة لاستشراف الموقف التركي تجاه سورية.

### هيكلية البحث

قسم البحث إلى مقدمة وثلاثة مباحث وخاتمة ، إذ كان المبحث الأول تحت عنوان: اندلاع الثورة السورية وأسبابها، وقد سلط الضوء فيه على بدايات الثورة والأسباب المؤججة لها . في حين جاء المبحث الثاني بعنوان: تداعيات الثورة السورية. أما المبحث الثالث تحت عنوان: تركيا والقضية السورية، ووضح فيه المواقف والأدوار التي أدتها تركيا تجاه سورية. فضلاً عن الخاتمة التي أعطت مجمل الأفكار التي توصل إليها الباحثون عن الموضوع.

## المبحث الأول

### اندلاع الثورة السورية وأسبابها

نشأت الاضطرابات في سورية وكانت على شكل احتجاجات، وقد تصاعدت الأحداث بين المحتجين وقوات الأمن السوري إلى أن وصل الأمر إلى الاحتدام المسلح، ولاسيما بعد قيام رجال الأمن السوري بفض الاحتجاجات الداعية إلى الإصلاحات المنشودة، وسنبحث في ذلك من خلال الآتي:

#### أولاً : بداية الثورة السورية

عند اندلاع الثورات في بعض الدول العربية ابتداءً من تونس ومروراً بمصر وليبيا واليمن لم يكن هناك من يتوقع ان تندلع الثورة في سورية لأن النظام في سورية كان يحكم بطريقة مركزية محكمه وكان مسيطراً على الأوضاع بشكل يصعب معه أي تحرك شعبي، فالحياة السياسية للدولة كانت مغلقة، أي لا تشارك فيها منظمات المجتمع المدني ولا نقابات حقيقية ولا أحزاب أو تجمعات سياسية حقيقية مما يجعل من الصعب اندلاع ثورة في بلد فيه مثل هذه السيطرة الأمنية التي تقف على كل شيء في حياة المجتمع، فعندما بدأت إرهابات الثورة السورية تطفو على السطح في ١٥ كانون الثاني ٢٠١١ كانت على شكل تنظيم تظاهرات تضامنية مع الثورة المصرية من قبل بعض الناشطين السوريين، إلا أن الأمن السوري تصدى لهم وأنهى حراكهم<sup>(١)</sup>، وفي ١٧ شباط ٢٠١١ تم إغلاق سوق الحريقة في دمشق من قبل قوات الأمن السوري فتجمع التجار والسكان في المناطق المحيطة، وردد خلالها المحتجون هتافات تندد بعمل الحكومة، وفي ٢٢ شباط ٢٠١١ اعتصم عشرات السوريين أمام السفارة الليبية في دمشق تضامناً مع الثورة الليبية أطلق فيها المعتصمون لأول مرة شعارات ضد الحكومات الديكتاتورية، وقامت قوات الأمن السوري بفض الاعتصام بالقوة<sup>(٢)</sup>، وفي ٢٦ شباط ٢٠١١ في مدينة درعا قام الأمن باعتقال خمسة عشر طفلاً إثر كتابتهم شعارات تنادي بالحرية وتطالب بإسقاط النظام على جدار مدرستهم، وفي ١٥ آذار ٢٠١١ خرجت تظاهرات ضمت

شخصيات من مناطق مختلفة مثل حمص ودرعا ودمشق وفضت بالقوة، وكانت الانطلاقة الحقيقية للثورة السورية في ١٨ آذار ٢٠١١ تحت شعار (جمعة الكرامة) خرجت التظاهرات في مدن درعا ودمشق وحمص وبناباس وقابلها الأمن بصرامة خصوصاً في درعا، فسقط أربعة قتلى على يد الأمن السوري في تلك المدينة، وتحولت التظاهرات لباقي الأسبوع إلى أحداث دامية في محيط المسجد العمري ومناطق أخرى من المدينة، وذكرت مصادر ان هذه العملية أدت إلى مقتل ١٠٠ محتج حتى نهاية الأسبوع<sup>(٣)</sup>. في ٢٥ آذار ٢٠١١ انتشرت التظاهرات للمرة الأولى لتعمّ العشرات من مدن سورية تحت شعار (جمعة العزة) لتشمل جبلة وحماة واللاذقية ومناطق عدة في دمشق وريفها كالحميدية والمرجة والمزة والقابون والكسوة وداريا والتل ودوما والزبداني، وواجهها الأمن بالقوة وإطلاق النار فوقع ١٥٠ قتيلاً، واستمرت بعدها بالتوسع والتمدد شيئاً فشيئاً إلى ان أصبح المطلب الاساسي للمتظاهرين هو إسقاط النظام، واستعمل المحتجون مجموعة من السياسات والتكتيكات مثل الاعلام البديل كالمواقع الالكترونية والاعتصامات وكتابة الشعارات المؤيدة للثورة على الجدران وعلى البالونات الطائرة للتأكيد على سلمية الثورة، إلا أنّ كل ذلك لم يؤد إلى نجاح الثورة ومن ثم تحولت إلى ثورة مسلحة<sup>(٤)</sup>.

### ثانياً : أسباب الثورة السورية

هنالك أسباب عديدة أدت إلى انطلاق شرارة الثورة السورية ويمكن تجميعها ضمن ثلاثة أنواع وهي :

#### ١. الأسباب السياسية والأمنية

حقيقة لم تكن توجد حياة سياسية في سورية بالمعنى الحقيقي منذ تولي حزب البعث عام ١٩٦٣ الحكم، بمعنى أنه ليس هناك رأي للشعب في أوضاعه المختلفة، أي أنه لا توجد مشاركة من أطراف الشعب المختلفة في قيادة البلاد وتوجيهها، ولم تكن هناك انتخابات حقيقية اذ يفوز الحزب الحاكم في جميع الانتخابات بنسب غير واقعية وليس هناك تداول للسلطة، بل إن الحياة السياسية اختزلها الحزب في

البداية- بأعضائه، ثم أصبحت أسرة الأسد هي محور الحياة السياسية وجوهرها، إذ ان أغلب قيادة السلطات بيده فهو كان رئيس الجمهورية والقائد الأعلى للقوات المسلحة والأمين العام للقيادة القومية وكذلك للقيادة القطرية، وكذلك سيطر الحزب من خلال أجهزة الأمن حتى على انتخابات النقابات والاتحادات مما جعل الشعب يعيش في حالة اختناق سياسي<sup>(٥)</sup>.

ومن جهة أخرى عطلّ نظام الأسد كل عوامل الحياة الطبيعية في سورية وربطها بالأجهزة الأمنية، فكانت الأجهزة الأمنية هي عصب النظام الحاكم، لذلك تعددت الأجهزة الأمنية، وربط النظام هذه الأجهزة بكل شؤون المواطن من سفر وتصدير وبيع وشراء وتجارة وتعليم وإعلام، وهذا ما جعلها تتوغل في كل مفاصل حياة المجتمع السوري، لذا يمكن القول بأن الأجهزة الأمنية كانت عاملاً رئيساً في دعوة الشعب السوري للقيام بالثورة<sup>(٦)</sup>.

## ٢. الأسباب الاقتصادية والاجتماعية

على الرغم من أن الاقتصاد السوري شهد معدلات نمو مرتفعة نسبياً خلال المدة الواقعة بين عامي ٢٠٠١-٢٠١٠ بمعدل نمو ٤.٤٥% إلا أنّ نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي انخفض بكثير إذ وصل إلى ٢٠% ولم يصل نصيب الفرد إلى مستوى الدول النامية الناجحة، وكان التذبذب من المعالم الرئيسية لعملية النمو الاقتصادي في سورية، وكان قطاعي تجارة الجملة والتجزئة والخدمات الحكومية المساهمان الأساسيان في النمو الاقتصادي خلال تلك المدة ويليها قطاعات النقل والمواصلات والصناعات التحويلية والعقارات والتشييد والبناء، في حين كان إسهام القطاعات الاستخراجية في النمو سلبياً بسبب تراجع الإنتاج وقد أصبحت سورية دولة مستوردة صافية منذ عام ٢٠٠٦ بعد أن كان النفط فيه مصدراً رئيسياً للصادرات في الموازنة الحكومية وشكل هذا التحول تحدياً جوهرياً للإدارة الاقتصادية<sup>(٧)</sup>، وشهد القطاع الزراعي أزمة حادة نتيجة الجفاف وإساءة استعمال الموارد المائية مما أثر سلباً على فرص العمل وأسعار السلع والأمن الغذائي، فكان الاستهلاك الخاص هو العامل الأساسي لزيادة نمو الاقتصاد خاصة بعد هجرة أعداد



كبيرة من العوائل العراقية إلى سورية بعد عام ٢٠٠٣، بينما كان الاستثمار العام متواضعاً، وكان معدل البطالة في حدود ٨% تقريباً وتزايد عدد الفئات المهمشة اقتصادياً واجتماعياً تزامناً مع عدم قدرتهم على المشاركة السياسية الفعالة من خلال التعبير والدفاع عن مصالحهم، وكان التوظيف في القطاع العام ضعيفاً وكان غالبية العمال في القطاع الخاص محرومون من أي شكل من أشكال الضمان الاجتماعي، وقد ارتفع معدل الفقر خلال المدة بين عامي ٢٠٠٤-٢٠٠٩ حسب مؤشر الفقر الأعلى إذ بلغ معدل الفقر في سورية ١٢% تقريباً<sup>(٨)</sup>.

والجدير بالذكر أن سلطة الحكومة قامت بمصادرة الأراضي بحجة استخدامها لأغراض المنفعة العامة مما اضطر المواطنين الذين صودرت أراضيهم ومزارعهم للعيش في ضواحي المدن وفي مساكن عشوائية محرومة من الخدمات الحياتية وقد بلغت نسبتها ٤٢%، أما عن حالة الفقر وفق التقرير الوطني الثاني وصلت في عام ٢٠١٠ إلى نسبة ٣٤.٣% من إجمالي السكان، وحسب التقرير نفسه وصل معدل البطالة إلى ١٦.٥%، وانخفضت قدرة الناس الشرائية نحو ٢٨% خلال الأعوام العشرة الماضية<sup>(٩)</sup>.

### ٣. أسباب تتعلق بظاهرة الربيع العربي

يعد عامل المحاكاة أو الانتشار أو العدوى من أحد الأسباب التي تؤدي إلى حدوث الثورات في دول متشابهة من حيث المشاكل والظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وخاصة في الدول المتقاربة جغرافياً، وازدادت أهمية هذا العامل مع الثورة التكنولوجية العالمية وثورة الاتصالات التي جعلت العالم بمثابة قرية صغيرة، إذ أصبح من الصعب على الحكومات الديكتاتورية السيطرة على عملية تدفق المعلومات من وإلى العالم الخارجي وأن تحجب عن شعوبها معلومات عن سقوط الأنظمة الديكتاتورية في الدول الأخرى، ولهذا فإن نجاح الثورة في دولة ما سيشجع شعوب الدول الأخرى على القيام بالثورة من أجل التخلص من أنظمتها<sup>(١٠)</sup>.

## المبحث الثاني

### تداعيات القضية السورية

كان هدف الثورة السعي إلى تغيير جذري في كافة الاصعدة، لذا من المؤكد أن توجد أطراف وأشخاص تتضرر مصالحهم من ذلك التغيير فيحاولون منع حدوثه، وبالمقابل توجد أطراف أخرى ترغب في حدوث التغيير من أجل أهداف معينة، لاسيما الثورة السورية التي تحولت إلى أزمة مركبة ومعقدة جداً، وهي ليست كأى أزمة أخرى، إذ تعد نموذجاً لأزمة محلية استقطبت أطرافاً إقليمية تم استدعت تدخلا دوليا مما يعني إنها دخلت دائرة التدويل وبالتالي أفرزت وضعا عالمياً يتطلب جهوداً كبيرة لحلها، وسنبين ذلك في الآتي:

#### أولاً : تداعيات الاحداث السورية على المستوى الخارجي

شهدت منطقة الشرق الأوسط ومنذ مده طويلة تقسيماً وتهميشاً عاشته في زمن الاحتلال الفرنسي والبريطاني، وباتت تعيشه في صورة صراعات استراتيجية بين قوى إقليمية ودولية لأجل توسيع النفوذ، وعندما شهد الوطن العربي ولاسيما المشرق العربي في أواخر ٢٠١٠ وبداية ٢٠١١ موجة من الاحتجاجات والحركات الشعبية الرافضة للوضع القائم، والطامحة للتغيير نحو الأفضل، والقضاء على الأنظمة الديكتاتورية، لفتت الطريق أمام أنظمة ديمقراطية تنادي بمبادئ حقوق الإنسان، وكانت سورية من هذه الدول التي عايشت هذا الوضع الذي كان بدايته احتجاجات سلمية ذات أبعاد اجتماعية وسياسية وحتى اقتصادية مطالبة بتحسين المستوى المعيشي<sup>(١١)</sup>، ليتطور الوضع فيما بعد إلى مواجهات عنيفة بين المؤيدين والمعارضين، واستعمل النظام شتى أنواع العنف لإخماد الثورة، مما حول الثورة إلى حرب أهلية دموية بين مختلف الطوائف، لذلك تعيش سورية حالة صراع مزمن عمل على إحداث نوع من التغيير في موازين القوى في المنطقة، ولهذا نجد على الساحة كل من تركيا وإيران تحاولان أن يكون لهما دوراً وحضوراً في مستقبل المنطقة، وكذلك (إسرائيل) تحاول حماية مصالحها، فضلاً عن دول الخليج العربي والقوى الكبرى مثل أمريكا وروسيا<sup>(١٢)</sup>.

شكلت الثورة السورية حالة من الاستقطاب الدولي وبؤراً من الاستقطاب الإقليمي بشكل أكبر نتيجة التقارب الجغرافي والتداخل المذهبي والاختلاف الأيديولوجي وحجم المصالح والصراع على النفوذ والتهديدات التي قد تواجههم نتيجة الثورة والفرص المتاحة أمامهم لتحقيق أهدافهم<sup>(١٣)</sup>.

فبالنسبة لتداعيات الثورة على تركيا أثرت الثورة على العلاقات التركية السورية بحيث أدت إلى تحول تلك العلاقات من التحالف الاستراتيجي إلى الخلاف الاستراتيجي نتيجة دعم تركيا للمعارضة والجيش الحر وبالمقابل أستخدم النظام السوري الكورد كورقة ضغط ضد الحكومة التركية من خلال سحب الجيش من المدن السورية على الحدود التركية وترك أمر حمايتها لعناصر حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي الذي يعتبر حليفا لحزب العمل الكردستاني التركي PKK المعارض وهي قلقة من انتقال الأحداث الأمنية إليها ولذلك قدمت مقترحا لإقامة منطقة عازلة في الشمال السوري لغرض حماية أمنها من أية قوة قد تدخل إلى الأراضي السورية مستقبلا<sup>(١٤)</sup>.

أدت الثورة السورية إلى حدوث توتر في العلاقات التركية الإيرانية فوضعت كلا البلدين في مفترق طرق وكشفت عن وجود تناقض في الأجندات الإقليمية لكلا البلدين، فحاولت تركيا إخراج سورية من المحور الإيراني بهدف تقليص نفوذها في المنطقة كلها وتقديم الدعم اللوجستي للجيش الحر السوري مما أعتبرته إيران خطراً على أمنها القومي وبالتالي تقاوم الأزمة بين البلدين<sup>(١٥)</sup>.

والجدير بالذكر أن الثورة السورية قد أدت إلى حدوث توتر في العلاقات الإيرانية - الخليجية لان الأخيرة تخشى من تمدد النفوذ الإيراني في سورية، فالدول الخليجية بالمقابل تسعى لبسط نفوذها في المنطقة الذي سيكون عائناً أمام طموحات إيران الإقليمية وسيؤدي ذلك إلى تكريس حالة الصراع في العلاقة بين إيران من جهة ودول مجلس التعاون الخليجي من جهة اخرى بسبب الخلاف حول كيفية التعامل مع الثورة السورية، فإيران تؤيد النظام وتدعمه لوجستياً وبالمقابل تقوم بعض دول الخليج لاسيما السعودية وقطر بدعم المعارضة السورية وخاصة المجلس الوطني

السوري الحر، فضلاً عن ذلك أثرت الثورة السورية على علاقة إيران بحركة حماس، فالأخيرة انحازت إلى المعارضة السورية وعملت على دعمها منذ بداية الثورة مما أدى إلى حدوث توتر في العلاقات بينها وبين إيران التي كانت تدعم حركة حماس وتستعملها كورقة ضغط في كثير من الأحيان ضمن سياساتها الخارجية وبالتالي خسرت إيران حركة حماس كحليفة لها في المنطقة، وهذا سيؤدي إلى تقليص الدور الإيراني تجاه القضية الفلسطينية بسبب النقل السياسي لحركة حماس على الساحة الفلسطينية<sup>(١٦)</sup>.

وبالنسبة لتداعيات الثورة على (إسرائيل) كشفت الثورة السورية عن مجموعة من التداعيات على (إسرائيل) منها اختلال توازن القوى في المنطقة في حالة انهيار نظام الأسد ووصول حركات الإسلام السياسي إلى الحكم وتصبح نقطة جذب للحركات والجماعات المسلحة المتشددة بحيث يؤدي إلى إيجاد بيئة أمنية مغايرة لسابقتها مما يفرض على (إسرائيل) تغيير عقيدتها الأمنية وزيادة ميزانية الأمن مما يفرض عليها أن تتكشف في مجالات أخرى مثل تقليص مخصصات الضمان الاجتماعي الأمر الذي سيقود لمخاطر اجتماعية<sup>(١٧)</sup>.

أما بخصوص تداعيات الثورة السورية على الأردن، فقد حاولت الأخيرة في بداية الأمر اتباع سياسة عدم التدخل لكي لا يتأثر الداخل الأردني بها وأن لا تصبح الأردن ضحية الحرب التي حدثت على الساحة السورية، وبسبب تطور أحداث الثورة حدث تحول في الموقف الأردني من محاولة احتواء الأحداث إلى محاولة دعم الثورة من خلال استقبال اللاجئين والدعم للمعارضة المعتدلة، إذ تنظر حكومة الأردن بقلق شديد إلى نشاطات الجماعات المتطرفة في سورية باعتبارها تمثل تهديداً لها، وتزايد خوف الأردن من تهريب الأسلحة والمتطرفين عبر الحدود مما سيؤثر على أمنها الداخلي، ومن جانب آخر أن استمرار الثورة السورية قد أثر بشكل كبير على الاقتصاد الأردني بسبب زيادة عدد اللاجئين السوريين<sup>(١٨)</sup>.

وبالنسبة لتداعيات الثورة السورية على العراق، اختلفت ردود الأفعال في العراق تجاه الثورة السورية، فالموقف الشعبي كان يساند الثورة منذ البداية إلا أن

الموقف الرسمي ساند النظام السوري، إذ اتخذت الحكومة العراقية العديد من القرارات المساندة للنظام السوري مثل تحفظ العراق عن التصويت على قرار الجامعة العربية الخاص بتعليق عضوية سورية ومنح مقعدها للمعارضة الصادر في ٢٣ تشرين الثاني ٢٠١١ وكذلك الحال بالنسبة لقرار مجلس الجامعة الخاص بالعقوبات الاقتصادية على النظام السوري<sup>(١٩)</sup>، كما هو معروف أن الوضع الداخلي للعراق لم يكن مستقراً من الناحية الأمنية قبل الثورة، وأن العراق يتخوف كثيراً من تزايد نفوذ الجماعات المتطرفة والمسلحة على الحدود العراقية السورية مما أثر كثيراً على الوضع الأمني فيها مثل داعش التي نشأت في سورية وتطورت هناك ومن ثم هاجمت عدداً من مدن العراق وسيطرت عليها وأحدثت فيها الدمار والخراب وقامت بارتكاب المجازر ضد أهلها من المدنيين الأبرياء، ومن جهة أخرى ساهمت الثورة السورية في إحداث نوع من التحول في موازين القوى بين كل من إيران والعراق وسورية، فإيران باتت تبحث عن حليف بديل للنظام السوري من أجل الحفاظ على مصالحها الإقليمية مما أدى إلى تزايد التدخل الإيراني في العراق<sup>(٢٠)</sup>.

أما فيما يتعلق بتداعيات الثورة على لبنان، يعتبر لبنان من أكثر دول الجوار السوري تأثراً بالثورة السورية نظراً للعلاقات المتداخلة بين البلدين والتي تعد سورية الطرف الأقوى فيها خاصة في ظل وجود أحزاب سورية مؤيدة للنظام السوري تحت مسمى تحالف قوى ٨ آذار والذي يضم حزب الله وبعض الأحزاب السياسية الأخرى ، وعندما بدأت الثورة السورية اتبعت لبنان سياسة الحياد والابتعاد عن سياسة المحاور، وبالمقابل كانت هناك تكتل لقوى مناهضة للنظام السوري تسمى بقوى ١٤ آذار، هذا ما أدى إلى تزايد حدة الاستقطاب بين الأحزاب السياسية اللبنانية قد وصلت في بعض الأحيان إلى وقوع حوادث ومشاحنات بين الطرفين، إلا أن لبنان تمكنت من استيعاب الأزمة السورية، ورغم ذلك فإن استمرار الأحداث في سورية أثر على الداخل اللبناني مثل حدوث خلل أمني على الحدود وحالات من عدم الاستقرار في المدن المتاخمة للحدود بين البلدين، وازدياد نسبة البطالة نتيجة تزايد أعداد اللاجئين السوريين الذي وصل إلى ١.١ مليون لاجئ داخل الأراضي اللبنانية<sup>(٢١)</sup>.

### ثانياً : تداعيات الاحداث السورية على المستوى الداخلي

لاشك أن الثورة السورية التي طال أمدها والتي تزداد تعقيداتها يوماً بعد يوم والتي تحولت إلى أزمة مركبة وبالغة التعقيد في ظل تعدد أبعادها واتجاهاتها بحيث حولت سورية إلى ساحة للحرب الأهلية الداخلية من جهة وحرب بالوكالة بين الدول الإقليمية والقوى العظمى من جهة أخرى، من دون شك ستترك هذه الثورة تداعيات كبيرة وبالغة الخطورة على المستوى الداخلي ومن حيث جميع نواحي الحياة سواء سياسياً أو اجتماعياً أو اقتصادياً أو ثقافياً.

#### ١. التداعيات السياسية والأمنية للثورة السورية

أدت الثورة السورية إلى حرب أهلية تديرها قوى إقليمية إذ عملت على تقسيم المجتمع السوري إلى كيانات سياسية صغيرة، وسيطر كل كيان على مدينة أو مجموعة من المدن، وهذا ما أدى إلى انحسار سلطة الدولة وغياب دور الحكومة المركزية على أجزاء واسعة من البلاد وتراجع قدرة المؤسسات الحكومية على القيام بواجباتها في حفظ الأمن مما أدى إلى تمزيق الدولة وانهايار السلطة في بعض المدن السورية<sup>(٢٢)</sup>.

وبسبب افتقار الثورة السورية إلى قيادة سياسية وعسكرية موحدة ومتناسكة كان الشباب الذين ينضمون إلى الثورة وينتمون إلى نفس المنطقة يتجمعون ليشكلون ميليشيات مؤقتة وكانوا يتسلحون ببنادق واعتده غنموها من الجيش السوري، ومن ثم بدأت القوى الإقليمية والدولية بتسليح هؤلاء المقاتلين لتحاول كل من هذه القوى أن تجد قوة تمثل أهدافها السياسية حتى يكون لها موطئ قدم في سورية بعد الإطاحة بنظام الأسد<sup>(٢٣)</sup>.

#### ٢. التداعيات الاقتصادية والاجتماعية للثورة السورية

تحولت الثورة السورية إلى أزمة بالغة التعقيد لذا كان لها تداعيات وآثار اقتصادية كبيرة، إذ إنَّها تسببت في إدخال أكثر من ستة ملايين شخص في دائرة الفقر، فضلاً عن ارتفاع معدلات البطالة ووصول بعض الحالات إلى حدوث كوارث إنسانية بسبب الحصار المفروض على المدن والحرب بين النظام والقوات المعارضة

له، فضلاً عن تدهور سعر صرف الليرة السورية إلى أدنى مستوى لها وارتفاع معدلات التضخم نتيجة انخفاض الإيرادات الحكومية بنحو ٢٥% بسبب فقدان النظام على الجزء الأكبر من الأراضي الغنية بحقول النفط<sup>(٢٤)</sup>.

أدت العقوبات الاقتصادية المفروضة على النظام السوري وهجرة رؤوس الأموال والخبرات إلى خارج البلاد إلى انكماش الاقتصاد السوري بنسبة ٤٠% تقريباً، كما أدت الحرب إلى تدمير البنية التحتية وانهايار القطاع الصناعي نتيجة توقف المنشآت الصناعية عن العمل وتراجع معدل الصادرات وارتفاع تكاليف الإنتاج<sup>(٢٥)</sup>.

أما من الناحية الاجتماعية فقد تركت الثورة السورية آثاراً سلبية كبيرة، إذ أحدثت اختلالات كبيرة في البنية الاجتماعية، وأدت إلى تدهور كبير في العلاقات الاجتماعية نتيجة انتشار التطرف والتعصب والتي أثرت سلباً على قيم وسلوكيات المجتمع من خلال تأجيج سلوك الانتقام بين فئات المجتمع بحيث أدى إلى فقدان الانسجام والتضامن بين طبقات المجتمع السوري، فضلاً عن اختلال كبير في التوزيع السكاني على الأراضي السورية بسبب اشتداد العنف المسلح، وكذلك حدوث تزايد في التفاوت من حيث توزيع الدخل والثروات وتناقص في الخدمات المقدمة للقطاعات الصحية والتعليمية<sup>(٢٦)</sup>.

والجدير بالذكر إنَّ الثورة السورية أدت إلى تزايد أعداد النازحين قسراً من مدنها لاسيما في مناطق التماس والصراع خوفاً من الاعتقالات العشوائية التي تقوم بها قوات النظام أو خوفاً من قيام قوى المعارضة بإعادة توزيعهم في مناطق أخرى قريبة من دوائر الصدام، وقد بلغت أعداد النازحين نحو ٤.٢٥ مليون نازح داخل سورية، هذا فضلاً عن هجرة أعداد كبيرة من السوريين إلى خارج البلاد في دول الجوار وسكنهم في مخيمات للاجئين، إذ وصلت أعدادهم في تلك الدول إلى أكثر من مليوني لاجئ بحيث شكلت ضغطاً على البيئة الاقتصادية والاجتماعية لهم، أو للدول الأوروبية التي طلب اللجوء إليها<sup>(٢٧)</sup>.

## المبحث الثالث

## الدور التركي في القضية السورية

اتخذت تركيا تجاه تطورات الحراك الشعبي الذي حدث في سورية ورؤية وموقفاً بما يتناسب مع أهمية المصالح الاقتصادية والأمنية لها، إذ أعلنت تركيا عن تعليق العلاقات والاتفاقات الموقعة بين الطرفين وطالبت بإجراء اصلاحات لتلبية مطالب المحتجين، وقد وصل التوتر إلى حد التهديد بالتدخل العسكري التركي في سورية . يرى البعض بأن تركيا حظيت في المدة قبل اندلاع ثورات الربيع العربي بقبول جيد من قبل طرفي المعادلة في العالم العربي أي محوري الاعتدال والممانعة، إلا أنّ ثورات الربيع العربي أدت إلى حدوث خلل في هذين المحورين وبجميع توازنات المنطقة، وهزت معها أسس السياسة الخارجية والإقليمية لتركيا، إذ تحول عمقها الاستراتيجي إلى ساحة للصراعات الدامية، وفشلت نظرية (صفر مشاكل) في التجاوب مع التطورات المتسارعة التي حولت الإقليم إلى (صفر هدوء)، وكذلك عجزت قوتها الناعمة عن تحقيق انجازات مهمة في المنطقة بعد أن أصبحت تركيا طرفاً في حالة الاستقطاب بسبب مواقفها من ثورات الربيع العربي بشكل عام والثورة السورية بشكل خاص<sup>(٢٨)</sup>.

فمنذ الأيام الأولى للثورة السورية حاولت تركيا أن تؤدي دوراً فيها ؛ لأنها لم تستطع تجاهل حدثٍ مهمٍ كهذا في دولة جارة لها ومهمة بالنسبة لها مثل سورية، ولهذا مرّ الدور التركي بعدة مراحل تبعاً لتطورات الأحداث في الداخل السوري سياسياً وأمنياً وكذلك تبعاً للمواقف الدولية من الأزمة السورية<sup>(٢٩)</sup>.



المرحلة الأولى : مطالبة النظام السوري والضغط عليه لإجراء إصلاحات شاملة امتدت هذه المرحلة منذ بداية التظاهرات السورية في آذار ٢٠١١ وحتى سحب السفير التركي من دمشق في آذار ٢٠١٢، ففي بداية الأمر رأت تركيا بأن المشكلة السورية هي أزمة داخلية وحاولت مبكراً تفادي الأحداث إذ إنه ليس في مصلحتها أن يتأزم وضع سورية الجارة لها وأن تتحول الساحة السورية إلى فوضى لأنه سيؤثر على أمنها وأوضاعها الداخلية، لذا تحركت تركيا على الصعيد الدبلوماسي فأصدرت الخارجية التركية عدة بيانات أكدت فيها على العلاقات الراسخة بين البلدين، وأعربت عن أسفها لما نتج من وفيات وطالبت بمحاسبة المتورطين في الأحداث وإطلاق سراح المعتقلين<sup>(٣٠)</sup>.

حاولت تركيا من خلال بذل الجهود الدبلوماسية إقناع الرئيس السوري بشار الأسد بإتباع نظام ديمقراطي تعددي اصلاحي على المستوى الداخلي يساعد على تلبية نداء الجماهير الغاضبة ضد السلطة الحاكمة من جهة<sup>(٣١)</sup>، فضلاً عن عدم السماح للدول الكبرى باستغلال تلك الأحداث والتدخل في الشأن السوري سياسياً وعسكرياً من جهة أخرى<sup>(٣٢)</sup>.

وطالبت النظام السوري بإجراء بعض الإصلاحات لتجنب الأسوأ، وبعد ذلك قام الرئيس التركي رجب طيب أردوغان بإجراء إتصاليين هاتيين مع نظيره السوري بشار الأسد وقدم له النصح من أجل احتواء الموضوع ، فأصدرت الخارجية التركية بياناً في ٢٥ آذار ٢٠١١ شدد على العلاقات الراسخة التي تربطها مع سورية، الأمر الذي دفعها أن تعطي أهمية كبيرة للقضية في سبيل تحقيق الرفاه والاستقرار للشعب السوري الشقيق<sup>(٣٣)</sup>، فضلاً عن زيارة وزير الخارجية التركي آنذاك أحمد داود أوغلو إلى دمشق في ٦ نيسان ٢٠١١ لذات السبب وكذلك زيارة وفد يرأسه رئيس جهاز الاستخبارات حاقان فيدان لتقديم الكثير من النصح والإرشاد للرئيس السوري ونظامه للقيام بمجموعة من الإصلاحات والانفتاح على مطالب الشعب السوري، وعدم

استعمال القوة ضد المتظاهرين، وابتدت الحكومة التركية دعمها الكامل واستعدادها لتوفير كافة السبل والامكانيات اللازمة لتحقيق الاصلاح في اسرع وقت<sup>(٣٤)</sup>.

ويضيف البعض بأن جميع الاتصالات التي أجريت بين النظام السوري والمسؤولين الأتراك في بداية الاحتجاجات والتظاهرات السورية تركزت على ضرورة وقف الاستخدام المفرط للقوة ضد المتظاهرين والقيام بإصلاحات داخلية على جميع المستويات والاستجابة لمطالب الشعب المشروعة دون تأخير<sup>(٣٥)</sup>.

جاء الموقف التركي نابعا من عدة اعتبارات منها دعم تركيا لعملية التغيير في الدول العربية التي سبقت سورية وكذلك نظرا لعلاقتها الجيدة مع النظام السوري وبشار الأسد التي وصلت إلى مستوى العلاقات العائلية الجيدة بينهما قبل انطلاق الثورة إذ كانت بينهما عدة اتفاقيات اقتصادية فضلاً عن التعاون الاستراتيجي بينهما، وكذلك خشية تركيا من انزلاق الأحداث وتدحرجها إلى فوضى عارمة تضر بكلا البلدين<sup>(٣٦)</sup>.

لم يقبل النظام السوري النصائح والمشورة التركية واستمر في قمع المتظاهرين ضده، وهذا الأمر دفع تركيا إلى التخلي عن نهج إبداء الثقة بنظام الأسد ودعمه لتنفيذ ما وعد به من إصلاحات، ومن ثم أخذت الحكومة التركية بممارسة الضغوط على النظام السوري على جميع الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية وقامت بدعم جميع القرارات التي أصدرتها الهيئات والمؤسسات الإقليمية والدولية ضد النظام السوري<sup>(٣٧)</sup>.

وهناك من يرى بأن تركيا حاولت اقناع النظام السوري بتشكيل حكومة وحدة وطنية تشمل ممثلين عن الاخوان المسلمين المعارضين للنظام بحيث يضمن لتركيا نفوذاً واسعاً داخل سورية إلا أنّ محاولتها هذه باءت بالفشل مما دفع تركيا إلى إعلان تأييدها للثورة ومعارضتها للنظام عن طريق احتضانها لقوى المعارضة السورية<sup>(٣٨)</sup>.

**المرحلة الثانية : القطيعة مع نظام الأسد ودعم المعارضة**

رأت حكومة تركيا في الثورة السورية فرصة ذهبية في تصحيح موازين القوى الإقليمية لمصلحتها من خلال إصرارها على الاطاحة بالنظام السوري المؤيد لإيران وإنشاء نظام بديل له يكون حليفا لها، والجدير بالذكر أن تركيا عملت وبتنسيق مع الولايات المتحدة الأمريكية من أجل إسقاط النظام السوري فبدأت تدعم المطالب السياسية للمعارضة السورية<sup>(٣٩)</sup>.

ويرى آخرون بأنه نتيجة لاستمرار النظام السوري باستعمال القوة ضد المتظاهرين واتساع التظاهرات وعدم التعامل مع النصائح المقدمة من قبل تركيا بجدية، أدت إلى أن تعيد تركيا حساباتها وأخذت بالتراجع عدة خطوات في علاقاتها مع سوريا وأعلنت إنها مضطرة للقيام بما يجب عليها، إذ استضافت نحو مليوني لاجئ سوري ضمن سياسة الباب المفتوح، وقال الرئيس التركي أردوغان: "أن بلاده لن تغلق أبوابها امام الشعب السوري حتى لو كلف ذلك خزانة الدولة التركية عشرات الملايين من الدولارات"<sup>(٤٠)</sup>، وكذلك وفرت تركيا المناخ المناسب لاستضافة المعارضة السورية ومعظم قياداتها السياسية، واحتضنت أغلب مؤتمراتهم مثل مؤتمر أنطاليا تحت اسم (المؤتمر السوري للتغيير) وكان من أهم مقرراته دعم الثورة السورية والدعوة لإسقاط النظام السوري<sup>(٤١)</sup>.

شاركت تركيا في اجتماعات تأسيس مجموعة (أصدقاء سورية) والهدف منه الضغط على الحكومة السورية لتلبية المطالب والقيام بالإصلاحات المطلوبة من قبل الشعب السوري<sup>(٤٢)</sup>، وساهمت في تشكيل اعتراف دولي بالمعارضة السورية السياسية التي قدمت لها الدعم اللوجستي والمادي وأمدت بعض فصائل المعارضة السورية بالسلاح وخاصة مجموعات الجيش الحر والفصائل التركمانية<sup>(٤٣)</sup>.

رعت تركيا عقد نشاط معارض من نوع اخر لسورية سمي بمؤتمر (عشائر سورية)، كما عقد مؤتمر آخر للمعارضة السورية في اسطنبول في ١٦ تموز ٢٠١١ باسم مؤتمر (الإنقاذ الوطني) الذي أعلن عن حكومة ظل وحضر فيها نحو ٣٥٠ معارضاً وانتخبوا مجلس انقاذ مكون من ٢٥ معارضاً من الخارج على ان يتم

انتخاب ٥٠ عضوا آخرين من الداخل ودعا المؤتمر إلى نقل السلطة في سورية سلميا إلى حكومة وطنية تمثل جميع أطراف المعارضة السورية لإدارة المرحلة الانتقالية<sup>(٤٤)</sup>.

قامت تركيا بتنظيم تظاهرات مستمرة ضد النظام السوري أمام السفارة السورية في أنقرة، وحثت الإعلام التركي على تغطية مؤتمرات المعارضة السورية في تركيا، وترتيبات إقامة المخيمات للاجئين السوريين، هذا فضلاً عن ترتيب زيارات للمسؤولين الدوليين بخصوص اللاجئين مثل مسؤولي مفوضية شؤون اللاجئين ومفوضية حقوق الإنسان التابعة لهيئة الأمم المتحدة ومجلس أوروبا<sup>(٤٥)</sup>. ورأت بأنه من الضروري قطع العلاقات مع النظام السوري بشكل تام والتوجه نحو دعم المعارضة السورية المعتدلة والعمل مع المجتمع الدولي من أجل تغيير النظام السوري، فقامت بطرد جميع الدبلوماسيين السوريين من أنقرة في ٣١ ايار ٢٠١٢، وعملت تركيا على تشكيل تحالف دولي خارج مجلس الأمن الدولي بسبب سعي روسيا من خلال استعمالها للفيديو أربع مرات في مجلس الأمن الدولي لإفشال إصدار قرار دولي يدين نظام الأسد<sup>(٤٦)</sup>، وطالبت بإقامة منطقة حظر جوي في شمال سورية<sup>(٤٧)</sup>، وقامت بنشر قواعد صواريخ الباتريوت التابعة لحلف الشمال الأطلسي (الناتو) على حدودها الجنوبية<sup>(٤٨)</sup>، وعد ذلك دعماً ميدانياً للمعارضة السورية في مواجهة النظام، واعدت تركيا بأن نظام الأسد فاقد للشرعية ونادت بضرورة إسقاطه وإنقاذ سورية والشعب السوري منه، وهذا الأمر كان متناقضاً بشكل تام مع توجهات النظامين الروسي والإيراني بشأن سورية، وكذلك كان مختلفاً مع رؤية أمريكا وأوروبا اللذين ركزا على مكافحة الإرهاب في سورية<sup>(٤٩)</sup>.

قامت تركيا بتشديد الرقابة على جميع معابرها الحدودية وإقليمها البحري والجوي لمنع تهريب الأسلحة للنظام السوري، فأوقفت العديد من الشحنات المهربة من إيران إلى سورية عبرها وأجبرت الطائرات الإيرانية المتجهة إلى سورية عبر أجوائها في الهبوط من أجل تفتيشها، وبالفعل قامت بمصادرة حمولة بعض الطائرات، واحتجزت

السلطات التركية سفناً كانت تنقل أسلحة من إيران إلى سورية، كما قامت الطائرات الحربية التركية بإرغام الطائرة الارمنية القادمة من روسيا إلى سورية بالهبوط على الأراضي التركية لوجود معلومات استخباراتية على انها محملة بقطع غيار لرادارات روسية الصنع تستعملها سورية ضد الصواريخ ارض\_جو<sup>(٥٠)</sup>.

وقامت تركيا بفرض مجموعة من العقوبات المالية على النظام السوري والمسؤولين السوريين الكبار مثل تعليق العمل بمجلس التعاون الاستراتيجي التركي -السوري وتجميد اموال بعض رموز الحكومة السورية، وإيقاف القروض المقدمة لها<sup>(٥١)</sup>.

### المرحلة الثالثة: تأهب تركيا للتدخل العسكري في القضية السورية

منذ بداية الأزمة السورية أهتمت تركيا وركزت على التعاطي الأمني والعسكري والاستخباراتي معها، إذ فوض البرلمان التركي الحكومة بشن عمليات عسكرية خارج الحدود التركية وداخل الأراضي السورية وكان هذا الأمر بمثابة انتقال نحو الحرب العسكرية المباشرة مع النظام السوري بدلاً من أسلوب الحرب الناعمة المتمثلة في بدعم المعارضة السورية سياسياً وعسكرياً، فأعطى أردوغان توجيهات للمؤسسة العسكرية للاستعداد لأي تطورات أمنية محتملة ناتجة عن القضية السورية، ودراسة كافة الخيارات للقيام بها عند الضرورة، والقيام بخطوات أمنية فعالة من أجل حماية الحدود وقامت باتخاذ خطوات وترتيبات الاحتياط العسكري، منها نشر قوات كبيرة على الحدود التركية السورية لم يسبق لها مثيل، وقامت بإجراء مناورات عسكرية على الحدود التركية السورية فضلاً عن نشر مدافع وصواريخ مضادة للطائرات على الحدود بين البلدين<sup>(٥٢)</sup>.

وخير دليل على ذلك هو قيام سلاح الجو السوري في ٢٢ حزيران ٢٠١٢ بإسقاط طائرة عسكرية تركية كانت تحلق داخل الأراضي السورية مما أدى إلى توتر العلاقات بين البلدين بشكل أكبر والتي اعتبرتها تركيا حادثاً خطيراً وتهديداً مباشراً لها، إذ أصبحت تلك الحادثة مبرراً لإمكانية التدخل العسكري التركي في سورية من

أجل الحفاظ على أمنها القومي، كما أبلغت تركيا الولايات المتحدة الأمريكية بأن تلك الحادثة تستحق التدخل العسكري، لكن سرعان ما قامت دمشق بتقديم اعتذار ذكرت فيه أن تلك الحادثة حدثت بالخطأ، وبذلك اعتبرت تركيا أن القضية السورية تشكل خطراً على أمنها القومي وخاصة في ظل تطور العامل الكردي على حدودها الجنوبية ولاستعادة المعارضة التركية من تداعيات القضية السورية، لذا حاولت تركيا إقامة منطقة عازلة أو منطقة حظر جوي داخل الأراضي السورية التي تقع بالقرب من حدودها، إذ إنَّ رغبة تركيا ومحاولتها بإقامة المنطقة العازلة سيجعل من تركيا الفاعل الرئيس في شمال سوريا ويحبط الطموحات الكردية الخاصة بـ(استتساخ) تجربة شمال العراق<sup>(٥٣)</sup>.

إلاَّ أنَّه بالمقابل هناك من يرى بأن تركيا لا تريد توريث نفسها منفردة في حرب مباشرة مع سورية لعدة اعتبارات منها: خسارة محبة الشعوب العربية لها وتعاطفهم معها، وكذلك أن العديد من اتجاهات القوى التركية أعلنت معارضتها الشديدة لأي حرب تركية على سورية بعد تفويض البرلمان للجيش، وكذلك أيضاً أن أي حرب تقوم بها تركيا على سورية قد يدفع سوريا إلى اتخاذ بعض الخطوات المضادة، منها دعم حزب العمال الكردستاني وتزويده بالأسلحة المتطور مما قد يؤثر كثيراً على الأمن الداخلي التركي، فضلاً عن إدراك تركيا جيداً لعامل حلفاء سورية مثل إيران وروسيا والعراق بأن هذه الدول لن تقف مكتوفة الأيدي في حال حدوث حرب تركية ضد سورية، لذا يؤكد البعض عدم احتمالية تورط تركيا منفردة في حرب عسكرية مع سورية<sup>(٥٤)</sup>.

وعلى صعيد آخر درست تركيا وعلى نطاق واسع إمكانية التدخل في الثورة السورية دولياً، فحاولت التنسيق مع كل من الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وبريطانيا وألمانيا في قراءة الموضوع السوري وتهينته لعرضه على مجلس الأمن الدولي، حيث جرت بين كل من رجب طيب أردوغان وباراك أوباما بشأن التنسيق بين الجانبين في الموضوع السوري والاتفاق على عمل مشترك في مجلس الأمن من

أجل إقامة منطقة حظر جوي في سورية لحماية المدنيين من قمع أجهزة أمن النظام السوري، فضلاً عن العمل من أجل تفعيل دور المؤسسات الدولية مثل مفوضية اللاجئين ومفوضية حقوق الإنسان لتكون مؤسسات مساعدة يمكن الاستعانة بها للتدخل في الثورة السورية، واتضح موقف تركيا هذا أنها سعت إلى ربط سياستها في المنطقة بالمواقف الغربية وتخلت عملياً عن التمسك بقيادة النظام الإقليمي<sup>(٥٥)</sup>.

ومن جانب آخر برز التنسيق بين تركيا وعدد من الدول العربية من أجل المزيد من التدخل في الثورة السورية بعد أن حثتهم الولايات المتحدة على ذلك، لأن كل من تركيا والغرب كانوا يدركون أن التدخل في سورية يتطلب سياقاً عربياً، وأن كانت الدول العربية مترددة في كيفية التعامل مع الواقع السوري، إلا أنه بعد ذلك قامت العديد من الدول العربية مثل السعودية والبحرين والكويت وتونس بسحب سفرائها من سورية، وتم إجراء العديد من الاتصالات واللقاءات بين وزير الخارجية التركي آنذاك أحمد داود اوغلو وأمين جماعة الدول العربية نبيل العربي، فوجه الأخير في تطورات لاحقة للقضية انتقادات شديدة للسلطات السورية وأصدر بياناً إثر اجتماع طارئ لوزراء خارجية العرب دعا إلى احترام حق الشعب السوري في الحياة الكريمة وتطلعاته المشروعة، وفي إطار العمل الإقليمي والدولي دعمت تركيا كافة المقترحات المقدمة من قبل جامعة الدول العربية والمبعوث الدولي (كوفي عنان) من أجل إيجاد حل للقضية السورية<sup>(٥٦)</sup>، فضلاً عن موقفها الرسمي خلال اجتماع وزراء خارجية منظمة المؤتمر الاسلامي في جيبوتي في ١٤ تشرين الثاني ٢٠١٤ الذي ادلى به وزير خارجيتها بأن تركيا تعترف بالائتلاف السوري ممثلاً شعبياً للشعب السوري، وأكد على ضرورة دعم المنظمة لهذا الائتلاف والاعتراف به<sup>(٥٧)</sup>.

بناءً على ما تقدم يتضح أن تركيا تعاملت مع الأحداث السورية في بادئ الأمر بشفافية تامة نظراً للعلاقات التي تربطها مع سورية وعلى أكثر من صعيد، إذ اعتقدت الحكومة التركية أنها تمتلك من النفوذ ما يؤهلها لإقناع النظام السوري بإقامة اصلاحات سريعة وجذرية بغرض تحقيق الانتقال الديمقراطي للسلطة، إلا أن

سرعان ما جاء الرد من نظام الأسد بتبني سياسة قمع المحتجين في اخماد الثورة، مما دفع الحكومة التركية لمطالبة النظام السوري بالتحني عن السلطة وزيادة الضغط عليه في ضوء تصاعد المواقف الدولية.

حدثت تداعيات أمنية للقضية السورية على تركيا من جراء قيام النظام السوري بالسماح لحزب العمال الكردستاني بمزاولة نشاطه في المناطق الكردية القريبة من الحدود التركية، مما ولد هاجساً أمنياً لدى تركيا بسبب العداء القائم بينها وبين الاكراد.

### الخاتمة :

سعت تركيا إلى التعاطي مع القضية السورية بما يحقق مصالحها والحفاظ على أمنها القومي من خلال تفعيل دورها الإقليمي المؤثر في المنطقة، فانطلقت رؤيتها الداعمة للاحتجاجات الشعبية في سورية بضرورة احترام حق الشعب السوري وتطلعاته المشروعة بعيدة عن القمع والاستبداد والمظاهر البوليسية من قبل النظام الحاكم، ونتيجة للتدخل التركي بشأن سورية اتسمت المدة بعد قيام الاحتجاجات السورية في آذار ٢٠١١ بالعداء بين البلدين وقطع العلاقات بينهما حتى وصلت في أحيان عديدة إلى إمكانية إعلان الحرب، فلجأت الحكومة التركية محاولة إقامة الجدار العازل شمال سورية بغرض قطع الطريق على الحكومة السورية في حال تزويدها لحزب العمال الكردستاني بالأسلحة الحديثة والمتطورة التي من شأنها ان تكون ورقة ضغط ضد تركيا.

فكان لتشابك المصالح الإقليمية والدولية ومحاولة بعض القوى على ان يكون لها موطئ قدم في المنطقة، فقد القت هذه القوى بظلالها على القضية السورية نتيجة الموقع الحيوي الذي تتسم به سورية اولاً، وتحالفاتها مع بعض القوى الإقليمية ثانياً، المتمثلة بإيران ولبنان(حزب الله) ويقف وراء هذه القوى دولياً كل من روسيا والصين، وقد شكل ذلك عقدة مستعصية يصعب ايجاد حل لها بسبب التنافس والدعم الموجه للنظام الحاكم في سورية من جهة هذه القوى، وفي المقابل هناك دعم



لوجستي للمعارضة واحتضانها من قبل أطراف إقليمية أخرى تسعى للإطاحة بالنظام السوري متمثلة بتركيا ودول الخليج العربي، ويقف من ورائهم دولياً الغرب بجناحيه الأوربي والأمريكي، وجميعهم يحاول الاستفادة بتحقيق غاياته من ارباك القضية السورية، وعلى غرار ذلك تحولت القضية السورية إلى صراع إقليمي دولي أدى إلى نشوب حرب فعلية بالوكالة تدعمها هذه الأطراف التي تحاول تحقيق أكبر قدر ممكن من المكاسب السياسية والاقتصادية والعسكرية لها على حساب الشعب السوري الذي ذاق ويلات الحرب والقتل والتهجير.

## الهوامش والمصادر

- (١) جلال سلمي، السياسة التركية حيال الأزمة السورية ٢٠١١-٢٠١٧، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، ٢٠١٧، متاح على الرابط: [www.democraticac.de.org](http://www.democraticac.de.org)  
تاريخ الدخول على الرابط ٢٠١٨/١١/١ .
- (٢) سنان اولجين، معركة تركيا الشاقة، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، ٢٠١٤، متاح على الرابط: [www.carnegie-mec.org](http://www.carnegie-mec.org)  
تاريخ الدخول على الرابط ٢٠١٨/١٢/٢٣
- (٣) أحمد مجدي محمود عبدالسلام، السياسة الخارجية التركية في عالم عربي متغير: الصعود أم الهبوط كفاعل إقليمي؟، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، ٢٠١٦، متاح على الرابط: [www.democraticac.de.org](http://www.democraticac.de.org)  
تاريخ الدخول على الرابط ٢٠١٨/١٢/٢٣ .
- (٤) عادل عامر، تداعيات الحراك السوري على العلاقات التركية الروسية، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، ٢٠١٦، متاح على الرابط: [www.democraticac.de.org](http://www.democraticac.de.org)  
تاريخ الدخول على الرابط ٢٠١٨/١٢/٣٠ .
- (٥) سنان اولجين، مصدر سبق ذكره.
- (٦) محمد حمزه حسين وآخرون، هيئة الأمم المتحدة وتطورات القضية السورية، مجلة الدراسات التاريخية والحضارية، مركز صلاح الدين الايوبي، جامعة تكريت، مجلد ١٠، العدد ٣٤، ٢٠١٨، ص ٢٦٠.
- (7) Jack H. Renner, *The Responsibility to Protect: A Comparative Analysis of Syria*, School of Public and Environmental Affairs Faculty Mentor, Indiana University, 2015, p.6.
- (٨) محمد حمزه حسين وآخرون، مصدر سبق ذكره، ص ٢٦٠.
- (٩) صحيفة سورية اليوم ، ١٠ حزيران ٢٠١٠ .
- (١٠) صحيفة الشرق الاوسط ، ١ حزيران ٢٠١١ .
- (11) Daniel Byman and Others, *Saving Syria: Assessing Options for Regime Change*, Middle East Memo, No.21, March 2012, p.4.
- (١٢) سعيد الحاج، محددات السياسة الخارجية التركية إزاء سورية، مركز إدراك للدراسات والاستشارات، آذار ٢٠١٦، ص ٧.
- (١٣) م. قبلان، المسألة السورية واستقطاباتها الإقليمية والدولية: دراسات في معادلات القوة والصراع على سورية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، ٢٠١٥، ص ٢١.

- (١٤) جريدة الحياة، ٢٩ كانون الثاني ٢٠١٥.
- (١٥) صحيفة المختصر، ٨ تموز ٢٠١٥.
- (١٦) صحيفة السفير، ٢٩ شباط ٢٠١١.
- (١٧) جلال سلمي، مصدر سبق ذكره.
- (١٨) أحمد مجدي محمود عبد السلام، مصدر سبق ذكره.
- (١٩) عادل عامر، مصدر سبق ذكره.
- (٢٠) محمد حمزه حسين واخرون، مصدر سبق ذكره، ص ٢٦٤.
- (21) Jack H. Renner, op. cit, p.7.
- (٢٢) سعيد الحاج، مصدر سبق ذكره، ص ١٠.
- (23) Daniel Byman and othe, op. cit, p.5.
- (٢٤) م. قبلان، مصدر سبق ذكره، ص ٢٢.
- (25) Jack H. Renner, op. ci, p.9.
- (٢٦) سعيد الحاج، مصدر سبق ذكره، ص ١٠.
- (27) Jack H. Renner, op. cit, p. 10 .
- (٢٨) م. قبلان، مصدر سبق ذكره، ص ٢٣.
- (29) Daniel Byman and other, op. cit, p.5.
- (٣٠) محمد حمزه حسين واخرون، مصدر سبق ذكره، ص ٢٦١.
- (٣١) رنا مولود شاكر، العلاقات التركية- السورية في ظل الأزمة السياسية الداخلية لسورية، مجلة اوراق دولية، العدد ٢١٠، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، ٢٠١٤، ص ١٨-١٩.
- (٣٢) للمزيد ينظر: سامر سلمان الجبوري، التنافس الروسي في الشرق الاوسط: الأزمة السورية أنموذجاً، دار الرافدين، بيروت، ٢٠١٨، ص ١٠٨-١١٨.
- (٣٣) علي حسين باكير، محددات الموقف التركي من الأزمة السورية: الابعاد الانية والانعكاسات المستقبلية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، ٢٠١٢، ص ١١. وكذلك:
- Michael Benhamou, Innocence and war: Searching for Europe's Strategy in Syria, Martens Centre for European studies, 2012.**
- (٣٤) محمود نور الدين، تركيا بين تحديات الداخل وتحولات الخارج، مجلة المستقبل العربي، العدد ٣٨٩، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، تموز ٢٠١١، ص ٥٥. وكذلك: عارف محمد خلف البياتي وابراهيم احمد حسن الجبوري، " الدور التركي في الأزمة السورية " ، مجلة تكريت للعلوم السياسية ، مجلد ٤ ، العدد ٣، جامعة تكريت، ٢٠١٥، ص ٩.
- (35) Jack H. Renne, op.cit, p.5.

- (٣٦) م. قبلان، مصدر سبق ذكره، ص ٢٠.
- (37) Christopher M. Blanchard and others, *Armed Conflict in Syria : Overview and U.S. Response*, Congressional Research Service, 2014, p.5.
- (٣٨) سعيد الحاج، مصدر سبق ذكره، ص ٩.
- (39) Jack H. Renner, *Op. cit*, p.4.
- (٤٠) نقلاً عن: م. قبلان، مصدر سبق ذكره، ص ١٩.
- (٤١) المصدر نفسه.
- (٤٢) ضياء اونيش، تركيا والربيع العربي بين الاعتبارات الاخلاقية والمصالح الذاتية، مجلة رؤية تركية، العدد ٣، ٢٠١٢، ص ٣١-٣٧.
- (43) Thu-An pham ، *The Syrian Civil War: The Rebels* ، 2017 ، p.4.
- (٤٤) سعيد الحاج، مصدر سبق ذكره، ص ٩.
- (٤٥) أحمد مجدي محمود عبدالسلام، مصدر سبق ذكره.
- (٤٦) سامر سلمان الجبوري، مصدر سبق ذكره، ص ١٢١.
- (٤٧) عبد القادر الشهباني، المنطقة العازلة.. فرصة للمعارضة السورية لاستعادة زمام المبادرة على الأرض، مركز أمية، ٢٠١٥/٨/٥، متاح على الرابط: [www.umavya.org](http://www.umavya.org).
- (٤٨) اياد عبدالكريم مجيد، الموقف الإقليمي من التغيير في المنطقة العربية.. تركيا أنموذجاً، مجلة العلوم السياسية، العدد ٤٦، تموز ٢٠١٣، ص ١٨٦.
- (٤٩) معمر فيصل خولي، العلاقات التركية الروسية من إرث الماضي إلى آفاق المستقبل، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط١، قطر، ٢٠١٤، ص ٧٠.
- (٥٠) عارف محمد خلف البياتي، السياسة التركية حيال الأزمة السورية، مجلة الدراسات التاريخية والحضارية، المجلد ٥، العدد ١٧، حزيران ٢٠١٣، ص ١٨٩.
- (٥١) جلال سلمي، مصدر سبق ذكره.
- (٥٢) سعيد الحاج، مصدر سبق ذكره، ص ٩.
- (٥٣) محمد عبد القادر خليل، استراتيجية "كسب الوقت" الحسابات التركية والحرب الدولية على داعش، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ٢٠١٤/١٠/١٤، متاح على الرابط: [www.ahram.org](http://www.ahram.org)
- (٥٤) جلال سلمي، مصدر سبق ذكره.

- (٥٥) أركان إبراهيم عدوان، آثار وانعكاسات الربيع العربي والأزمة السورية على تركيا، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد ٤٧، حزيران ٢٠١٤، ص ١٧٧.
- (٥٦) سامية بيبرس، دور جامعة الدول العربية في تسوية الأزمة السورية، مجلة شؤون عربية، العدد ١٥١، خريف ٢٠١٢، ص ١٠٠.
- (٥٧) معمر فيصل خولي، مصدر سبق نكره، ص ٧١.